المعهد

صحيفة شهرية تعنى بتغطية أنشطة المعهد القضائي القضائي

السنة الأولى - العدد (٢) - كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٢ First Year - Issue 2 - December 2022 https://www.hjc.iq/institute-index-ar.php

المعهد القضائي يصدر العدد الأول من مجلته العلمية

أصدر المعهد القضائي العدد(صفر) من مجلته العلمية الموسومة: (مجلة المعهد القضائي) والتي يرأس تحريرها السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان. وقدمت مدير عام المعهد القضائي السيدة فاتن محسن هادي النسخة الاولى من المجلة إلى السيد رئيس المجلس الذي بارك اصدارها لتكون رافد علمي يضاف إلى مكتبة المعهد القضائي بما ينشر فيها من مواضيع قانونية يستفاد منها المهتمين بالشؤون القانونية، وحضر مراسم توقيع الاذن باصدار المجلة السادة رئيس الادعاء العام القاضي نجم عبد الله احمد ورئيس هيئة الاشراف القضائي القاضي ليث جبر حمزة.

وتعد مجلة المعهد القضائي مجلة علمية نصف سنوية تعنى بنشر البحوث والدراسات القانونية والقضائية حيث نشر في عددها التأسيسي (صفر) نخبة من السادة القضاة والأكاديميين المختصين بالدراسات القانونية والقضائية أبحاثهم ودراساتهم إضافة الى زوايا المحاور القضائية التي حوتها المجلة والتي تطرقت في هذا العدد الى عدد من القرارات والمبادئ. بدورها ذكرت مدير تحرير المجلة السيدة فاتن محسن هادي بأن مجلة المعهد القضائي هي الإصدار الأول للمعهد منذ تأسيسه في عام ١٩٧٦ وتسعى إدارة تحريرها بأن تكون ضمن المجلات المُحكمة التي تثري المكتبة القانونية العراقية والعربية لتكون مرجعاً للطلبة والباحثين والمختصين.

المعهد القضائي ينظم ورشة عمل حول (أثر الاثبات بالأدلة العلمية الحديثة في كشف غموض الجرائم ومشروعيتها في القرارات القضائية)

نظم المعهد القضائي ورشة عمل حول موضوع (اثر الاثبات بالأدلة العلمية الحديثة في كشف غموض الجرائم ومشروعيتها في القرارات القضائية).

يذكر أن "الورشة التي نظمها المعهد القضائي جاءت ضمن سلسلة ورش للسادة القضاة وأصحاب العلاقة بالموضوع ومنهم طلبة المعهد القضائي برعاية السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان قد حاضرت فيها الدكتورة فرح جبار هاشم وشارك فيها طلبة المعهد القضائي المرحلتين الأولى والثانية للدورتين (٤٣) و (٤٤).

وقد اختتمت الورشة أعمالها بمحاورة مفتوحة شملت العديد من الاسئلة والاستفسارات التي طرحها الطلبة المشاركون في الورشة.

من جهتها أفادت مدير عام المعهد القضائي السيدة فاتن محسن هادي قائلة أن "الورشة أقيمت دعماً لتطوير المسار المعرفي للمؤسسة القضائية وإيماناً بأهمية إطلاع طلبة المعهد على أبرز الأدلة العلمية الحديثة المعتمدة في حل غموض الجرائم والإرهاب التي تقدم نتائج أكثر دقة من الأسلوب التقليدي في تقديم الأدلة".

الافتتاحية

١٩٧٦

القاضي عامر حسن شنته

عنوان المقال، ليس اقتباساً من رواية، كرواية ١٩٨٤، للكاتب الإنكليزي (جورج اورويل)، بل إن العام المذكور شهد حدثاً تاريخياً مهماً على المستويين الإقليمي والدولي آنذاك. إذ شهدت قاعة المحاضرات في مقر نقابة المحامين العراقيين، بمنطقة المنصور ببغداد، وبتاريخ ١٩٧٦/١١/١،حفل إفتتاح المعهد القضائي، والتي ضمت في بنايتها أيضاً مقر المعهد القضائي. وفي ذلك اليوم بدأت أول محاضرة، لأول دورة في المعهد القضائي. الحفل تناوب على الحديث فيه كل من، وزير العدل آنذاك السيد منذر ابراهيم الشاوي، ونائب رئيس محكمة التمييز، ورئيس مجلس إدارة المعهد القضائي السيد ضياء شيت خطاب، ونقيب المحامين العراقيين السيد مظهر فهمي. وقامت مجلة القضاء الصادرة عن نقابة المحامين بتغطية موسعة لحفل الإفتتاح في عددها الرابع، للسنة الواحد والثلاثون، للفصل الرابع، من عام ١٩٧٦ .وقد تضمنت تلك الكلمات التأكيد على غاية أساس يسعى المعهد القضائي إلى تحقيقها، وهي إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية، من قضاة ونواب ادعاء عام، وتنمية ثقافتهم القانونية، ورفع كفاءتهم، وتطوير أفكارهم القضائية بالدراسات الحديثة. تلك الغاية التي لم يحد عنها المعهد القضائي أبداً، وظل أميناً عليها. واليوم وبعد أن بلغ المعهد القضائي أشده، وبلغ أربعين عاماً ونيف.

تأتي خطوة أصدار مجلة تعنى بنشر الثقافة القانونية، ضمن السياق التاريخي للغاية التي تم أنشائه من أجلها، والتي ألمحنا اليها آنفاً. لتمثل مثابة مهمة في رفد مجتمع المعرفة القضائي، بمولود جديد سيكون له شأن في تعزيز الثقافة القانونية، للعاملين في الاوساط القضائية والقانونية. ومجتمع المعرفة كما عرفه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ هو " المجتمع الذي يقوم أساساً على إنتاج المعرفة، ونشرها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي....". والمعرفة كما هو معلوم تقوم على الإمتزاج بين المعلومة والخبرة. تلك المعرفة التي يتحصل عليها العاملون في الأوساط القضائية من خلال إنزال حكم النص القانوني، على الوقائع غير المتناهية التي تعرض عليهم، يجب أن لاتبقى حبيسة الدعاوى، أو من مكنونات صدورهم. بل يجب أن تكون تلك المعرفة، محلاً للمشاركة والتبادل، من خلال صياغتها في بحوث ودراسات، ومقالات. تجد طريقها للنشر في المجلات والدوريات القانونية، فقد ورد في الأثر، أن قيدوا العلم، أي أكتبوه. لتسهم تلك المشاركة في إشاعة الثقافة القانونية، والإعلاء من قيمة البحث العلمي، في تكوين الشخصية القضائية للقضاة، تلك الشخصية التي تقوم على المعرفة بالدرجة الأساس، وعلى (الشوق المعرفي)، الذي يجب أن تتسم به على الدوام. فالقاضي كما يصفه الإمام علي عليه السلام، في رسالته إلى مالك الأشتر "لايكتفي بأدنى فهم دون أقصاه".

إذ أن عمل القاضي يقوم على التبصر، والفهم العميق للوقائع المعروضة عليه، بغية إنزال النص المناسب على الواقعة. وذلك الفهم لايتأتى إلا من خلال الإشتغال بالمعرفة، وتطوير القابليات، حتى يغدو ذلك الفهم ملكة مستحكمة، في عقل القاضي ونفسه.

وبصدور مجلة المعهد القضائي، يكون قد وضع الحجر الأساس لبناء قانوني جديد، نتمنى من الجميع أن يسهم في إعلاء صرحه، من خلال مشاركة معرفته القضائية مع الآخرين من خلالها.

ضمن مراحل إعمار وتأهيل منشآته:

المعهد القضائي يفتتح جناح منام الحراس القضائيين

المعهد القضائي/ علي البدراوي:

ضمن مراحل إعمار وتأهيل منشآت المعهد القضائي تم افتتاح الجناح الجديد لمنام حرس المعهد والذي تم تشييده بتوجيه من السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان وبإشراف ميداني مباشر من قبل مدير عام المعهد القضائي السيدة فاتن محسن هادي وتنفيذ الملاكات الهندسية والفنية في المعهد القضائي.

وعلى ضوء افتتاح الصرح الجديد في المعهد أفاد مسؤول الشعبة الهندسية المهندس زيدون كريم محمد علاوي قائلاً:

بناءً على توجيه السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى وبإشراف ميداني مباشر من قبل السيدة مدير عام المعهد القضائي وضمن مراحل إعمار وتأهيل منشآت المعهد القضائي تم الشروع ببناء جناح خاص بحراسات المعهد القضائي. حيث بدأت العملية برفع الكرفانات القديمة التي كانت تشكل غرف لمنام حراسات المعهد وبعد دراسات فنية وهندسية لبناية الموقع القضائي توصل الرأي الى أن يكون الموقع الجديد لاقامة حراسات المعهد في طابق خاص يتم تشييده فوق بناية الشعبة الهندسية حديثة البناء أصلا. حيث تم تصميم المخطط حسب احتياجات الحراس ليُنجز المشروع خلال فترة عمل استمرت لثلاثة اشهر شهدت عمل متواصل ليل نهار وخلال أيام العطل الرسمية. لتكون بأفضل المواصفات ولائقة بالمعهد القضائي. حيث شمل الجناح (٣) غرف نوم ومطبخ وحمامين.

وأضاف علاوي قائلاً: كانت الأبنية السابقة التي تعد مقراً لإقامه الحراس بالمعهد مشيدة من مادة (السندويتش بنل) قد أصابها التقادم ما أدى الى خشيتنا من ان لا تكون بمرور الزمن مطابقة لمواصفات السلامة والأمان المعتمدة إضافة الى ما وصلنا من توجيهات الدفاع المدني/ قاطع الرصافة برفعها ليتم على اثر ذلك الشروع بانشاء بناية حديثة مطابقة لشروط السلامة والأمان ومتممة لحملة تشييد الصروح العمرانية للمعهد القضائي خلال هذا العام في بنايته.

بدوره أشاد مشرف الحراسات القضائية في المعهد القضائي بهذه الخطوة التي عدها منجز مهم يصب لصالح حراسات المعهد جاء من ضمن خطة الاعمار التي طالت منشآت المعهد بتوجيه السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى وبإشراف ميداني من قبل السيدة مدير عام المعهد القضائي.

المعهد القضائي يفتتح دورة العقود الحكومية للضباط والموظفين الحقوقيين العاملين في وزارة الدفاع

افتتح المعهد القضائي دورة العقود الحكومية للضباط والموظفين الحقوقيين العاملين في وزارة الدفاع والتي تستمر لمدة شهر.

يذكر أن "الدورة شارك فيها عدد من الضباط والموظفين الحقوقيين العاملين وزارة الدفاع، وسوف يحاضر فيها عدد من السادة القضاة والاكاديميين المختصين، إضافة إلى محاضرين من ضباط وزارة الدفاع".

المعهد القضائي يفتتح الدورة التطويرية للموظف الحقوقي في الدعاوى المدنية والجزائية

أفتتح المعهد القضائي يوم الاحد الموافق ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٢ دورة تطويرية للموظف الحقوقي الخاصة بالدعاوى المدنية والجزائية والتي تستمر لمدة ثلاثين يوما.

يذكر أن "الدورة شهدت مشاركة ستة وثلاثون موظفا من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، حيث تضمن منهاجها ستة مواد تخصصية يُحاضر فيها السادة القضاة من ذوي الاختصاص".

دورة السلامة اللغوية في اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية

بتاريخ ٤ /١٢ /٢٠٢١ نظم المعهد القضائي دورة السلامة اللغوية في اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية لموظفي الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة.

حيث تضمنت الدورة المنهاج الاتي: الأخطاء الاملائية الشائعة، أسلوب الكتابة والمخاطبة، القواعد الاملائية، تحرير الكتب الرسمية.

حاضر فيها الدكتور حسن زهراو واستمرت لمدة أسبوع بمشاركة ٢٥ مستفيد.

المعهد القضائي ينظم دورة تدريبية للقيادات الإدارية الوسطى (مدراء الأقسام)

نظم المعهد القضائي، دورة تدريبية للقيادات الإدارية الوسطى (مدراء الأقسام) والتي تستمر لمدة أسبوع.

يذكر أن "الدورة شهدت مشاركة (٣٠) موظفاً من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، حيث تضمن منهاجها أربعة مواد يُحاضر فيها أساتذة محاضرين من هيئة النزاهة الاتحادية الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد".

طلبة المعهد القضائي ما بين دراستهم النظرية بالمعهد والتدريب العملي في المحاكم

خطوات هادفة بنقل الطالب من الأجواء النظرية الى الواقع العملي وجعله يعيش في أجواء المحاكم ويحوّل المادة القانونية الى واقعة عملية (دعوى)

يولي مجلس القضاء الأعلى وإدارة المعهد القضائي أهمية كبيرة لما يتلقاه طلبة المعهد (قضاة المستقبل) من تدريب نظري خلال دراستهم بالمعهد وعملي في المحاكم، ومن ضمن توجيهات السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان بمتابعة التدريب الصباحي لطلبة المعهد القضائي قامت مدير عام المعهد القضائي السيدة فاتن محسن هادي بزيارة ميدانية لرئاستي محاكم استئنافي بغداد (الكرخ والرصافة) تفقدت خلالها سير عملية التطبيق العملي لطلبة المعهد القضائي إضافة الى متابعتها المستمرة للمحاضرات اليومية التي يتلقاها الطلبة داخل قاعاتهم الدراسية في المعهد.

جاء ذلك بدافع الحرص على متابعة طلبة المعهد في دراستهم النظرية داخل المعهد والعملية خارجه في المحاكم تحديداً.

رائد عصام جلال

التدريب العملي في المحاكم .. طموح وأهداف

وعن سير العملية التدريسية لطلبة المعهد القضائي كانت لنا وقفة مع الأستاذ المحاضر في المعهد القضائي القاضي المتقاعد محمد عبد الحمزة / الصف التدريبي العملي في مادة أصول المحاكمات الجزائية. حيث أفاد قائلاً:

إن التدريب العملي يهدف الى نقل الطالب من الأجواء النظرية الى الواقع العملي وجعله يعيش في أجواء المحاكم ويحوّل المادة القانونية الى واقعة عملية (دعوى). ففي مجال التحقيق يقوم الطالب بتنزيل المادة القانونية على القضية المعروضة أمامه وهو ما يسمى بـ(التكييف القانوني) والتعامل مع هذه القضية وملابساتها ويتخذ القرارات فيها حتى يصدر القرار الفاصل الأخير بعد انتهاء التحقيق وعلى النحو الذي رسمته المادة (١٣٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية أي أنه يقوم بتطبيق دور قاضي التحقيق كاملاً فيتعلم كيفية تدوين أقوال المشتكي والشهود وكيفية إجراء كشف الدلالة وتمثيل مسرح الجريمة ويقوم بالتدريب على كافة الأعمال التي يقوم بها قاضي التحقيق أثناء تأدية عمله.

أما في مرحلة المحاكمة فيتدرب الطالب على كيفية إجراء محاكمة المتهم من محكمة التحقيق وذلك من خلال تشكيل محكمة افتراضية يتولى فيها الطالب دور قاضي محكمة الموضوع ويباشر بمحاكمة المتهم على النحو المرسوم في قانون أصول المحاكمات الجزائية وذلك بإجراءات متسلسلة وحتى صدور الحكم كما يقوم بعض الطلاب بتمثيل دور المشتكي والمتهم والشهود والادعاء العام والمحامي ويرتدي كل منهم الزي الخاص بالدور الذي يمثله (الروب).

وقد لاقت فكرة التدريب العملي نجاحاً كبيراً في رفع المستوى العلمي لطلاب المعهد القضائي واكتسابهم خبرة علمية تؤهلهم لتولي المناصب القضائية والنجاح في عملهم حيث كان للسيد رئيس مجلس القضاء الأعلى الدور الكبير في إنجاح هذه الفكرة ووضعها موضع التطبيق وكذلك السيدة مدير عام المعهد القضائي التي ساندت عملية التدريب وهيأت مستلزمات نجاحها.

بدورها افادت (القاضي الاول في محكمة بداءة الرصافة) القاضية زينب صبيح كاظم حول تجربة التطبيق العملي لطلبة المعهد في المحاكم قائلة:

ان التطبيق العملي لطلبة المعهد القضائي في المحاكم ضروري جدا كونه يصقل قدرات القاضي ويرسخ صفاته التي يجب ان يتحلى بها ليتمكن من الآداب والاحكام الموضوعية والاصول النظرية لمهنة القضاء، ما يؤدي الى التهيؤ الى فهم اصول المهنة وحسن التعامل معها وتطبيق الاحكام على الوقائع المعروضة عليه بخصوص مختلف القضايا المعروضة. حيث تعد فكرة تواجد الطلبة بشكل يومي وللفترة المحددة في كل محكمة مهمة جدا تمنح الطالب الجرأة قبل ان ينال منصب القاضي. حيث عليه ان يطلع على القضايا المعروضة امام القضاة ودراستها وابداء الرأي فيها وبيان الأسباب.

وعن رأيها بخصوص أداء الطلبة اضافت القاضية زينب قائلة:

لاحظت ان طلبة المعهد القضائي مجتهدين وتواقين لدراسة القضايا ومناقشتها وابداء آرائهم بخصوصها وجميعها محل اعتبار متمنية ديمومة التجربة كون التطبيق العملي للطالب في المحاكم مهم جدا وضروري تكتمل لديهم المعلومات اضافة لما يتلقاه من معلومات نظرية يستقيها من دراسته في المعهد.

مساعي لصقل مهارات الطلبة

الطالبة وسام حامد إبراهيم (المرحلة الثانية/ دورة ٤٣) كان لها رأي بخصوص ما يتلقاه طلبة المعهد القضائي من تدريب عملي في المحاكم تطبيقاً للمناهج النظرية التي يتلقونها بدراستهم في المعهد، حيث أفادت قائلة:

يمثل التدريب العملي في المحاكم من أهم الموضوعات التي تحرص إدارة المعهد القضائي على تأهيل طلبتها علمياً وعملياً بهدف إعداد قضاة بالكيفية التي تؤهل القاضي في التعامل مع النصوص القانونية نظرياً وعملياً، فالخبرة والتجربة (التدريب والتطبيق) تصقل شخصية الطالب الفطرية وصفاته التي يجب أن يتحلى بها فيكون عنده بعد التدريب سكة تهيئه لفهم أصول مهنة القضاء وحسن التعامل معها وتطبيق الأحكام على الوقائع، ولاشك أن موضوع التدريب في المحاكم لطلبة المعهد القضائي يتطلب آليات عدة تسهم في نجاح عمليته وتحقيق مبتغاه وهذه الآليات تتمثل بتوزيع الطلبة على المحاكم بأنواعها وقيامهم بإعداد سجلات خاصة للتدريب ويكون تقييمهم على أساس مدى التزامهم وحضورهم اليومي للمحاكم المُنسبين إليها وتوجيهات المشرفين من قضاة المحكمة.

ويتم تقييم الطالب من خلال استمارة مخصصة لهذا الغرض من قبل المحكمة التي يتدرب فيها الطالب، إضافة الى التدريب في الصف العملي في المعهد القضائي الذي يشمل الدروس الإجرائية كقانون المرافعات المدنية وقانون أصول المحاكمات الجزائية التي يعتمد عليها في سير الإجراءات القضائية في المحاكم والتي يتم تدريسها وتدريب الطلبة على تطبيقها ويكون ذلك بأسلوب المناقشة والمشاركة والمحاكمات الصورية للطلبة بغية تعزيز دور التدريب العملي في المحاكم من قبل قضاة ذوي باع طويل في مجال القانون والقضاء، إلا أن المهم في التدريب العملي هو الجانب الموضوعي فيه من حيث وقوف الطلبة على إجراء المقارنة بين الدروس النظرية يتدرجوا على دراستها في المعهد القضائي خلال مدة الدراسة سنتان وبين الواقع العملي وما يثيره من مشاكل عملية يحتاج تطبيقها الى مزيد من الجهد الفكري والذهني لتطويع النصوص القانونية أو تفسيرها على النحو الذي يجعلها تستجيب لمشاكل الواقع العملي ثم مناقشتها في الصف العملي.

ولا يقف أهمية التدريب العملي عند ذلك الحد، بل يتعداه إلى دعم الجانب النظري المحض بالواقع العملي، إذ لا يمكن الاستغناء عن أحدهما دون الاخر، وفي ضوء هذه الأهمية يأتي دور تدريب الطلبة في المحاكم بصقل شخصية الطالب وتزويده بمهارات غير متناهية للدخول في سوح العمل القضائي ولهذا يجب على الطلبة استثمار هذه الفرصة وإعطائها حقها لاكتساب المعرفة العملية وعدم اعتبار التدريب في المحاكم مجرد قضاء وقت أو لتنفيذ مطلب دراسي فحسب، إذ على الطالب الاطلاع على القضايا ودراستها والحرص بالاطلاع واكتساب كل جديد ومفيد في مجال عمله كون الفقهاء يعدون من أدب القاضي التأكد أن يطلع على أحكام من كان قبله وأن يكون بصيراً بها ليستضيء بها وعليه كذلك تحصيل فقه التطبيق من خلال معرفته عن قرب بالإجراءات القضائية السليمة وبالتالي الى تنزيل الأحكام على الوقائع عندما يمارس عمله القضائي وذلك لا يكون الا من خلال الجانب العملي.

بدوره أفاد الطالب علي عبد اليمه جعفر (المرحلة الثانية/ دورة ٤٣) قائلاً:

يقصد بالدراسة العملية بوجه عام هي الدراسة التي تتم بأجراء التجارب وملاحظة النتائج. وهي بهذا الوصف تختلف عن الدراسة النظرية المتجسدة بمحاولة تفسير ظاهرة اجتماعية او سياسية او اقتصادية او قانونية من خلال وضع فروضها والاستدلال عليها منطقيا دون اللجوء الى تجارب عملية، أي ان التنظير هو تجربة ذهنية محض، يتم من خلال التفكير والتدوين على أوراق او مناقشة شفهية دون اجراء تجارب، وكثير ما يستخدم الأسلوب العملي في تأييد او استبعاد النظريات المطروحة، ومثال ذلك التطبيق القضائي لنظرية تعادل الأسباب في اثبات علاقة السببية بين فعل الجاني والنتيجة الجرمية، مع عدم الاخذ بالنظريات الأخرى التي طرحت بصدد اثبات تلك العلاقة.

السؤال الذي يطرح هنا هو ايهما افضل الدراسة القانونية العملية ام الدراسة القانونية النظرية ؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال نود ان نبين وباختصار شديد مميزات وعيوب الدراستين:

-تتميز الدراسة العملية باليقين والواقعية، كما انها تستخدم كما ذكرنا أعلاه لتأييد او دحض النظريات القانونية المطروحة، اما المآخذ التي قد تؤخذ عليها فأنها تعتبر ضيقة الأفق مقارنة بالدراسة النظرية فهي محددة بالدعاوى التي تقدم امام القضاء والتي تكون محلا للتطبيق العملي، اما مالم يطرح امام القضاء فيبقى مجرد فكر قانوني يدور في اطار التنظير دون امكان فحص يقينية او واقعية ما تم التوصل اليه من نتائج.

-اما الدراسة النظرية فأنها على عكس الأسلوب العملي تتميز بأفق واسع بقدر الخيال البشري، فباستخدام التحليل النظري يمكن استنتاج مبادئ وقواعد قانونية والتنبؤ بما سوف يحدث في المستقبل أي بما ستكون عليه القواعد القانونية. والآن نعود للإجابة على السؤال المطروح، فأننا نفضل الدراسة القانونية العملية المتمثلة بالتطبيقات القضائية للقواعد القانونية من خلال الوقوف على ما يجري في المحاكم من تطبيق فعلي واقعي ملموس للنصوص القانونية، وذلك انسجاماً مع الهدف من الدراسة في المعهد القضائي والمتمثل بأعداد وصناعة قضاة وأعضاء ادعاء عام يتولون مهمة تطبيق القانون تطبيقاً حقيقياً واقعياً سليماً بعيداً عن الافتراض والخيال. فالطالب (المطبق) ومن خلال التطبيق يدخل في معترك العمل القضائي ويشاهد، ويلاحظ، ويختار الأسلوب القضائي السليم في تطبيق النصوص القانونية، ويحاول ان يجربه، وذلك من خلال ما يقوم به السادة القضاة في المحاكم التي يطبق فيها، فهو يلاحظ كيف يهمش القاضي على عريضة الدعوى وما يبرز فيها من مستندات ومضمون هذا التهميش، وكيف يجري القاضي المرافعة، وكيف يتعامل مع طلبات ودفوع الخصوم او وكلائهم وكيفية إدارة جلسات المرافعة، وكيفية كتابة القرارات وملاحظة المصدق والمنقوض منها ... الخ.

لاقت فكرة التدريب العملي نجاحاً كبيراً في رفع المستوى العلمي لطلبة المعهد القضائي واكتسابهم خبرة علمية تؤهلهم لتولي المناصب القضائية والنجاح في عملهم

وهذه التجربة العملية تجعل الطالب يشخص مواطن القوة والضعف في الأسلوب القضائي المطبق امامه فلكل قاض أسلوب في التطبيق يختلف عن غيره من القضاة فان كان جميعهم يطبقون القانون، الا ان لكل منهم أسلوبه الذي يميزه عن غيره كما هو الحال في البحث القانوني فلكل باحث أسلوبه في الكتابة الذي يفصح عن شخصيته ويميزه عن غيره من الباحثين.

في كل ذلك يربط الطالب بين ما تلقاه من معلومات نظرية وبين ما يتم تطبيقه على ارض الواقع، ولا تخفى أهمية الدراسة العملية التطبيقية سواء بالنسبة للطلبة اللذين سبق لهم ان عملوا في المحاكم بصفة محققين او معاونين قضائيين، او الذين لم يسبق لهم العمل فيها قبل قبولهم للدراسة في المعهد القضائي، فبالنسبة لمن لم يسبق لهم العمل في المحاكم فأنها تعد بالنسبة لهم تجربة عملية يشاهدون ادق تفاصيلها وكيفية اجرائها ويحاولون التمكن من القيام بها، اما بالنسبة لمن سبق لهم العمل فانهم ان سبق لهم مشاهدة تلك التجربة العملية فان التطبيق العملي يحول دون ان يحصل فاصل زمني (فترة الدراسة في المعهد القضائي) بين ما تم مشاهدته وبين محاولة القيام بتلك التجربة العملية، ومع ذلك فان تفضيلنا للدراسة العملية لا يعني الابتعاد عن الدراسة النظرية بل تعتبر الدراسة العملية صقل لما يتلقاه الطالب من معلومات نظرية. وهذا ماجعل إدارة المعهد القضائي وبتوجيه واشراف مباشر من معالي السيد رئيس مجلس القضاء الاعلى ان تتماشى الدراستين النظرية والعملية جنباً الى جنب لتحقيق أكبر قدر من المعرفة القانونية والقضائية والمساهمة في اعداد قضاة وأعضاء الادعاء العام بمستوى علمي في المحاكم على مختلف أنواعها الى جانب المحاضرات التي يلقيها السادة القضاة وأساتذة الجامعات والخبراء الفنيين.

رئيس رابطة القاضيات العراقية القاضية تغريد عبد المجيد ناصر لـ(المعهد القضائي):

المعهد القضائي شهد ثورة عمرانية وأكاديمية كبيرة تستحق الإشادة

بحضور السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان استضاف المعهد القضائي الاجتماع الأول للهيئة العامة لرابطة القاضيات العراقية في دورتها الانتخابية الثانية.

وكان الاجتماع قد ابتدأ بكلمة السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان اثنى خلالها على الدور الكبير الذي تلعبه القاضية العراقية في إرساء مبادئ العدالة بالمجتمع رغم الظروف والتحديات مشيداً بأداء الرابطة ومتمنياً لها المزيد من الإنجازات.

حوار: علي البدراوي

وعلى ضوء الاجتماع كان لـ(المعهد القضائي) وقفة مع السيدة رئيس رابطة القاضيات العراقية القاضية تغريد عبد المجيد ناصر تطرقت في حديثها الى جوانب عدة بدأتها بالإجابة على سؤالنا الأول لها

"إن إنضمام رابطة القاضيات العراقية الى الرابطة الدولية للقاضيات يعد منجز مهم لأهمية تمثيل القاضية العراقية بالمحافل القضائية الدولية"

الكامن بالتعريف عن الرابطة ومضامينها فأجابت قائلة:

ان رابطة القاضيات العراقية هي رابطة نسوية أسستها نخبة من القاضيات العراقيات، الغاية من تأسيسها تمكين المرأة القاضية داخل المؤسسة القضائية. وقد تأسست الرابطة بإشراف ورعاية مباشرة من قبل السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان.

بعد اكتمال متطلبات التأسيس أجرت الرابطة أول انتخابات لمجلس ادارتها في عام ٢٠١٨ انبثق عنها مجلس إدارة حيث استمرت الدورة الانتخابية لثلاث سنوات، وفي مطلع سنة ٢٠٢٢ جرت الدورة الانتخابية الثانية للرابطة التي تمخض عنها مجلس إدارة جديد برئاسة جديدة.

وعن الاجتماع الخاص بالرابطة الذي استضافه المعهد القضائي تحدثت القاضية تغريد قائلة:يعد الاجتماع الأول للهيئة العامة لرابطة القاضيات العراقية في دورتها الانتخابية الثانية اول اجتماع يجمع القاضيات العراقيات بشكل كامل في ملتقى واحد منذ دخول المرأة الى السلك القضائي موجهة شكري وامتناني الى إدارة المعهد القضائي على هذه الاستضافة الكريمة وما لمسناه من دعم لامحدود قدمته لنا لنجاح هذا التجمع.

نشاطات ومنجزات

*حدثينا عن أهم أنشطة الرابطة؟

-نظمت الرابطة نشاطات متعددة على النطاق المهني وتعدته الى فضاءات أوسع هي الاجتماعي. كما ويحسب لها دعوتها للقاضيات المتقاعدات في بعض المؤتمرات والندوات التي تعقدها ايمانا منها بدورهن الكبير في القضاء العراقي وتقديراً لهن على مسيرتهن المهنية الطويلة. كما لا تفوتني الإشارة الى ان من اخر انشطتنا كان إقامة ورشة عمل حول (جريمة الابتزاز الالكتروني واثارها في المجتمع العراقي) نظمتها الرابطة بمشاركة عدد من المختصين بهذا المجال، إضافة الى العاملين في كل من مجلس الوزراء ومجلس النواب ووزارة الداخلية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعدد من الناشطين في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والقانونيين، إضافة الى نخب المجتمع من الشرائح المؤثرة.

المعهد القضائي .. ماضياً وحاضراً

*يهمنا معرفة الانطباع الذي خرجتِ به عن المعهد القضائي بحلته العمرانية الجديد؟

-بداية لابد من القول أنني قد تخرجت من المعهد القضائي في الدورة (٣٤) لسنة ٢٠١١ وانطباعي عما لمسته بالمعهد القضائي كان تصوراً يفوق الوصف إذ وجدت صرحاً عمرانياً كبيراً لم أعهده سابقاً أثناء دراستي فيه بتلك الفترة التي لم تتعدى عقد من الزمان. ان مجلس القضاء الأعلى قد أولى المعهد القضائي أهمية كبيرة على مختلف الصعد فكانت حصيلة اهتمامه الوضع الذي لمسناه حالياً ليكون لائقاً بمؤسسة أكاديمية عريقة هي الوحيدة التي تتكفل برفد القضاة الى المجتمع، كما أهيب بالوقت ذاته بإدارة المعهد متمثلة بالسيدة فاتن محسن هادي وما لمسناه منها جميعاً من اشرافها الميداني المباشر على مختلف الصعد التي يحفل بها المعهد ليخرج بهذه الحصيلة من ثورة عمرانية وأكاديمية ايضاً تظافرت الجهود الكريمة للوصول اليها.

*في الاجتماع قدمتِ لإدارة المعهد القضائي مقترحاً يتعلق بالجانب التطويري للقاضيات فهل لنا معرفة محتواه؟

-اقترحت على إدارة المعهد القضائي تنظيم دورات باللغة الإنكليزية مع الجهات الدولية المعتمدة التي يتعاون معها من بينها (الجامعة الامريكية) كون القضاة بشكل عام بحاجة الى صقل اللغة الإنكليزية عندهم.

*والجانب الدولي لرابطة القاضيات العراقية؟

-كانت الرابطة قد انضمت الى الرابطة الدولية للقاضيات وهو ما عده مجلس القضاء الأعلى منجز مهم لأهمية تمثيل القاضية العراقية بالمحافل القضائية الدولية وتمكين المرأة ولاسيما القاضية. وفي مشاركة السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى بمجتمع المحاكم التجارية الذي انعقد في سدني كنت عضوة بالوفد القضائي العراقي المشارك فيه حيث لاقت مشاركتي مع الوفد القضائي العراقي ترحيباً كبيراً من قبل إدارة التجمع والوفود الاخرى لاسيما بعد اطلاعهم على ان من يرأس المحكمة التجارية ومحكمة الخدمات المالية قاضية عراقية. أما عن الرابطة ومحتوى تأسيسها فأشير الى أن الدول التي تسعى لتمكين المرأة القاضية تؤسس روابط ينضمون لتجمع داخل دولهم وهذا التجمع ينضوي تحت مظلة الرابطة الدولية التم تضم قاضيات من جميع دول العالم.

مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل في القانون الجنائي

القاضي حيدر حسن فالح

القانون الجنائي هو مجموعة من النصوص القانونية التي تصدر من الجهة المختصة في التشريع في دولة ما والتي تنهي عن ارتكاب جرائم معينة وتحدد العقوبات أو التدابير عند ارتكابها وعلاوة على النصوص القانونية التي تبين الإجراءات الجزائية الواجب اتباعها منذ وقوع الجريمة وحتى تمام تنفيذ الحكم الصادر فيها، لا يكون القانون الجنائي ملزماً للمخاطبين وحجة عليهم إلا من وقت إتاحة العلم به ويتحقق ذلك بنشر يعني الإبلاغ بمضمون أحكامه لأن التكليف لا يكون إلا بأمر معلوم يكون بنشره في الجريدة الرسمية ،إذ يفترض بعد ذلك علم الكافة به فالنشر في الجريدة الرسمية هي الوسيلة المعول عليها رسمياً لتطبيق مبدأ افتراض العلم بالقانون ولا تغني عنه أية وسيلة إعلام أخرى ولو كانت أكثر جدوى في إذاعته و إشهاره كالمذياع أو التلفزيون أوبرامج التواصل الاجتماعي لضمان علانيتها وذيوع أحكامها واتصالها بمن يعنيهم أمرها، وقد أوجبت العديد من الدساتير الوطنية على العمل بالقانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية للدولة أو تاريخ آخر ينص عليه التشريع ومنها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ إذ نصت المادة ١٢٩ منه (تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها، ما لم ينص على خلاف ذلك) وكما نص قانون النشر في الجريدة الرسمية المعدل رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٧ في المادة (١)الفقرة ثانياً منه (يعتبر جميع ما ينشر في الوقائع العراقية النص الرسمي المعمول عليه، ويعمل به من تاريخ نشره، إلا إذا نص فيه على خلاف ذلك) . وكما نصت في المادة(٦) منه (لا يعتد بالجهل بمضمون ما ينشر في الوقائع العراقية) ولا يعتد بالدفع الاعتذار بالجهل بالقانون الجنائي أو الالتزامات المفروضة منه من قبل الجناة كسبب لنفي المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات والقوانين العقابية الأخرى المكملة له ولا تكلف سلطة الاتهام بإثبات العلم به ولا يقبل من المتهم أن يقيم الدليل على انتفائه وذلك لأن الاستفسار عن أحكامه والإحاطة بها علماً متاح لكل راغب في ذلك من تاريخ نشره ،ويعد تاريخ النفاذ القانون أو تاريخ النشر في الجريدة الرسمية قرينة قانونية قاطعة على علم الكافة بالقانون لا تقبل إثبات العكس، وتقوم الحكمة في هذه القاعدة إن افتراض العلم بالقانون من تاريخ نشره أنها وسيلة يلجأ إليها المشرع للتطبيق السليم والشامل لأحكامه لأن علم جميع الأشخاص الطبيعيين بصدور القانون علماً يقيناً أمر متعذر من الناحية العملية هذا من جانب،ومن جانب آخر أن إثبات السلطات العامة العلم من جانب مرتكب الجريمة هو أمر عسير علاوة عن ذلك أن براءة المتهم بارتكاب الجريمة عند العجز من إثبات علمه بالقانون سوف يلحق ضرر جسيم بأمن المجتمع واستقراره ويؤدي إلى تعطيل أحكام القانون وتفويت الأهداف التي شرعت من أجله، إلا أن قاعدة عدم جواز التعذر بالجهل في القانون الجنائي ليست مطلقة وإنما ترد عليها بعض الاستثناءات ومن أبرزها:

١ _القوة القاهرة: وهي الظروف التي أحاطت بالجاني عند ارتكاب سلوكه الإجرامي وجعلت علمه بالقانون الذي جرم سلوكه أمراً مستحيلاً كأن تجرده من كافة وسائل العلم بالقانون والاستحالة المقصودة هنا هي الاستحالة المطلقة التي تجعل في غير استطاعته مهما بذل من حرص وعناية أن يلم بأحكام القانون، كأن يكون الجاني في أرض محتلة من قبل قوات أجنبية وخارجة من سيادة بلده ويتعذر عليه الاطلاع على الجريدة الرسمية التي تتضمن القوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات النافذة في البلد بعد نشرها وتوزيعها بسبب ذلك الاحتلال الذي عزل منطقته عزلاً تاماً عن الدولة الذي يعتبر أحد مواطنيها وحال ذلك الاحتلال دون وصول الجريدة الرسمية إليها وعلى نحو يبرر افتراض العلم بمضمونها.

٢ _ الوافد الأجنبي: جواز الاعتذار بالجهل بالقانون للأجنبي الذي يرتكب جريمة خلال سبعة أيام على الأكثر تمضي من تاريخ قدومه إلى العراق إذا ثبت جهله بالقانون وكان قانون محل إقامته لا يعاقب عليها فعندئذ اعتذاره بالجهل بالقانون ينفي القصد الجنائي لديه، وهذا ما أكدته المادة (٣٧) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل إذ نصت:

١ – ليس لأحد أن يحتج بجهله بأحكام هذا القانون أو أي قانون عقابي آخر ما لم يكن قد تعذر علمه بالقانون الذي يعاقب على الجريمة بسبب قوة قاهرة.

٢ _ للمحكمة أن تعفو من العقاب الأجنبي الذي يرتكب جريمة خلال سبعة أيام على الأكثر تمضي من تاريخ قدومه إلى العراق إذا ثبت جهله بالقانون وكان قانون محل إقامته لا يعاقب عليها.

الأخيرة: المعهد القضائي

صحيفة شهرية تعنى بتغطية أنشطة المعهد القضائي

رئيس التحرير
فاتن محسن هادي
مدير عام المعهد القضائي

إعداد وتحرير
علي فاضل البدراوي ــ رائد عصام جلال

التصميم والاخراج الفني
علي البدراوي
البريد الألكتروني
judicialinst_iraq@yahoo.com